UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA

الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/5(Part III)
21 March 2006
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

موجز

يقدم هذا التقرير نظرة شاملة عن أنشطة التعاون الفني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الممولة من البرنامج العادي للتعاون الفني ومن حساب الأمم المتحدة للتنمية. أما كافة الأنشطة والنتائج المحققة الأخرى، سواء كانت ممولة من الموارد العادية أم من الموارد الخارجة عن الميزانية، فيُسلط عليها الضوء ضمن "تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥" المدرج في الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part I).

ويهدف البرنامج العادي للتعاون الفني، الذي يتناوله الجزء الأول من هذه الوثيقة، إلى مساعدة البلدان الأعضاء من خلال تزويدها بالخدمات الاستشارية في السياسة العامة والدعم الفني وأنشطة التدريب. وهو يشدد على نتائج الأنشطة المنجزة بناء على طلبات البلدان الأعضاء، طبقاً للشروط التي تفرضها استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني، وما يتصل بها من إنجازات متوقعة. ويعرض هذا الجزء أيضاً نتائج التقييم الداخلي والخارجي الذي أجري عام ٢٠٠٥، وبيان الاحتياجات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويقدم استنتاجات وتوصيات.

أما الجزء الثاني من التقرير فيبرز النتائج التي حققتها المشاريع الممولة من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. ويعرض تقدم العمل والإنجازات المتصلة بالإنجازات المتوقعة لكل برنامج من البرامج الفرعية الستة للإسكوا.

ويُطلب إلى اللجنة أن تحيط علما بالإنجازات وتأخذ، لدى صياغة قراراتها ووضع توجهاتها الاستراتيجية، بالممارسات الجيدة والدروس المكتسبة من تنفيذ هذه المشاريع.

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول
البرنامج العادي للتعاون الفني

مقدمة ٤

أولاً- لمحة عامة عن الخدمات المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ..... ٥

ثانياً- تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني ١٢

ألف- آراء البلدان الأعضاء ١٣
باء- تقييم ذاتي للمستشارين الإقليميين ١٥
جيم- تقييم ورش التدريب ١٦
دال- بعثات التقييم الميدانية ١٦

ثالثاً- تحديد الاحتياجات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ..... ١٧

ألف- جهات التنسيق في الإسكوا والجهات المستفيدة المباشرة ١٧
باء- أولويات المستشارين ١٨
جيم- المجالات ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ..... ١٩

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات ٢٠

الجزء الثاني
أنشطة حساب الأمم المتحدة للتنمية

مقدمة ٢٢

أولاً- المشاريع موزعة حسب البرنامج الفرعي ٢٣

البرنامج الفرعي ١: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة ٢٣

البرنامج الفرعي ٤: التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة ٢٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

البرنامج الفرعي ٥: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي ٢٥

البرنامج الفرعي ٦: الإحصاءات المقارنة الرامية إلى تحسين التخطيط واتخاذ القرار ٢٥

ثانياً- الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة..... ٢٦

المرفقات

المرفق الأول- العدد الإجمالي للبعثات إلى البلدان الأعضاء في ظل البرنامج العادي للتعاون الفني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥..... ٢٨

المرفق الثاني- لمحة عامة عن الخدمات الاستشارية المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥..... ٢٩

المرفق الثالث- آراء البلدان الأعضاء ٣٠

المرفق الرابع- مشاريع حساب التنمية بمشاركة الإسكوا كوكالة رائدة أو شريكة ٣١

الجزء الأول

البرنامج العادي للتعاون الفني

مقدمة

١- تخطط أنشطة التعاون الفني من أجل تحسين التعاون والتكامل الإقليميين عبر بناء القدرات الوطنية من خلال تطبيق النتائج التي تتوصل إليها اللجنة في عملها المعياري والتحليلي. وهي تتضمن الخدمات الاستشارية للسياسة العامة وورش العمل التدريبية، وإقامة شبكات المعارف وتوليد المعارف، والمشاريع. ويقدم خدمات التعاون الفني إما مستشارون إقليميون يعيَّنون بعقود خدمات على أساس التكليف، أو موظفون و/أو مستشارون يعملون بعقود قصيرة الأجل، أو فريق من المستشارين أو الموظفين المتعددي التخصصات. وخدمات التعاون الفني مدفوعة بالطلب، أي أنها تلبي طلبات صريحة تتقدم بها البلدان الأعضاء في مجالات ثبتت فيها كفاءة الإسكوا وامتيازها.

٢- ويُنظم هذا الاستعراض للتعاون الفني وفقا لإطار نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج والإنجازات المتوقعة ذات الصلة التي تمكن من اعتماد نهج مركّز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني. ويهدف الاستعراض إلى إضفاء شفافية أفضل وتقديم تقارير تركز على النتائج. كما أن التقرير مصمم لمعالجة الاحتياجات الواردة في استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين بموجب القرار ٢٥٨ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، مع المراعاة اللازمة للتقييم وبغرض تحسين التخطيط لخدمات التعاون الفني وسبل تقديمها وفعاليتها.

٣- وخلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بدأت اللجنة تعيين مستشارين إقليميين بعقود قصيرة استجابة لطلبات البلدان الأعضاء؛ وتنظيم ورش عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية لبناء القدرات، تهدف إلى تقديم خدمات تعاون فني على درجة أكبر من المرونة ودقة التوقيت، وتستهدف تنمية الموارد البشرية.

٤- وتعالج أنشطة التعاون الفني الأولويات الإقليمية الأربع التي حددتها البلدان الأعضاء في الإسكوا وهي: العولمة، والمياه والطاقة، والسياسات الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي. وتنفذ الأنشطة من خلال البرامج الفرعية الستة التالية: (١) السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛ (٢) السياسات الاجتماعية المتكاملة؛ (٣) التحليل والتنبؤ الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية؛ (٤) التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة؛ (٥) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي؛ و(٦) الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط واتخاذ القرار. كما تتناول الخدمات مجالات تشمل عدة قطاعات تتعلق بتمكين المرأة والنهوض بها وبالإحصاءات. وقد حظي باهتمام خاص كل من اليمن، بوصفه البلد الأقل نمواً في منطقة الإسكوا، والعراق وفلسطين، لكونهما من البلدان والأقاليم الخارجة من صراعات.

٥- ويُبرز الجزء الأول من هذا التقرير نتائج الأنشطة المنجزة بناء على طلبات البلدان الأعضاء، طبقاً للشروط التي تفرضها استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني، وما يتصل بها من إنجازات متوقعة. كما أنه

يعرض النتائج التي خرجت بها عمليات التقييم الداخلي والخارجي، وبيان الاحتياجات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والاستنتاجات والتوصيات.

٦- ونظمت اللجنة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مجموعه ٣٥٦ بعثة من بعثات المساعدة الفنية، استجابة لطلب الحكومات الأعضاء، في المجالات الأربعة ذات الأولوية، ونفّذت من خلال البرامج الفرعية الستة المذكورة أعلاه. ونظراً إلى الزيادة بنسبة ٥٤ في المائة في عدد البعثات المضطلع بها، مقارنة بفترة السنتين السابقة، أجريت عمليات تقييم داخلي وخارجي من أجل تقدير مدى ما قدمه البرنامج من قيمة مضافة للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧- وتعرب اللجنة عن امتنانها الصادق لحكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في المنطقة لمشاركتها في تمويل البعثات المذكورة أعلاه والتي مثلت ١٥ في المائة من إجمالي تكاليف البعثات.

٨- ويتضمن المرفق الأول العدد الإجمالي من البعثات التي شملت البلدان الأعضاء، موزعة حسب البلد والبرنامج الفرعي؛ ويقدم المرفق الثاني نظرة عامة عن الخدمات الاستشارية التي قُدِّمت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ أما المرفق الثالث فيبين آراء البلدان الأعضاء محسوبة بالنسبة المئوية.

أولاً- لمحة عامة عن الخدمات المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٩- يبرز هذا الجزء المساهمة التي قدمها البرنامج العادي للتعاون الفني من أجل تحقيق الإنجازات المتوقعة كما أقرتها الجمعية العامة، موزعة بحسب البرنامج الفرعي.

الإنجاز المتوقع ١: زيادة الوعي والمعرفة بالمعايير المعترف بها دولياً وأفضل الممارسات في قطاعات مختارة في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

البرنامج الفرعي ١: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

١٠- قدم هذا البرنامج الفرعي خدمات تهدف إلى تعزيز عملية وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الرامية إلى إدارة موارد المياه والطاقة إدارة فعالة ومستدامة، والمتعلقة بالقضايا البيئية ضمن سياق التنمية المستدامة.

١١- ففي قطاعي الطاقة والمياه، قُدِّمت خدمات استشارية إلى الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وقطر، واليمن. وقد تضمنت استعراض أوراق فنية حول الحفاظ على الطاقة وشبكات الكهرباء المتكاملة بين البلدان العربية بهدف زيادة الوعي في القطاعين العام والخاص بأهمية الحفاظ على الطاقة في الأردن؛ ووضع مشروع استراتيجية الكهرباء والمياه في قطر في صيغته النهائية؛ وإنشاء برنامج تعاون حول فعالية الطاقة في قطاع الكهرباء في قطر، وهي المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء؛ ومراجعة وثائق مشاريع من أجل تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الإدارة الشاملة

والمتكاملة للموارد المائية والطلبات على المياه في الإمارات العربية المتحدة وعُمان؛ وتزويد المسؤولين الحكوميين في اليمن بتوجيهات حول الطرائق المتبعة في وضع استراتيجيات وطنية خاصة بالطاقة المتجددة.

١٢- وحصلت البلدان الأعضاء على خدمات استشارية تتعلق بالقضايا البيئية وتصبو إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) **البحرين:** تمهيد الطريق أمام اعتماد برنامج رفيع المستوى يهدف إلى تطوير قدرات صانعي السياسات والعاملين في إدارة الشؤون البيئية في منطقة الخليج؛

(ب) **مصر:** تقييم ممارسات الإدارة البيئية المعتمدة حاليا ليصار إلى إرساء نظام بيئي مستدام وخطة عمل من أجل تنفيذه؛

(ج) **الكويت:** وضع الجزء الأول من الاستراتيجية البيئية لدولة الكويت في صيغته النهائية؛

(د) **لبنان:** الترويج للدور الذي ينبغي أن تؤديه البلديات في مجال تخطيط مختلف البرامج والمشاريع وتنفيذها تحقيقاً للتنمية البيئية المستدامة؛

(هـ) **المملكة العربية السعودية:** إتمام مشروع الفصل المتعلق بالتنمية البيئية والمستدامة، وإدراج البعد البيئي بالشكل الملائم في استراتيجيتها الوطنية/خطتها الإنمائية؛

(و) **الجمهورية العربية السورية:** اعتماد مجموعة من المؤشرات واضحة المعالم، وبعد ذلك رصد التقدم على الصعيد الوطني ورفع التقارير بشأنه في سياق التقرير السنوي الوطني لحالة البيئة؛ وزيادة الوعي وبناء التوافق في الآراء حول الحد من التلوث الصناعي وتعزيز الهيكل التنظيمي، والمسؤوليات والأنشطة التي يضطلع بها المركز الوطني للحد من التلوث الصناعي؛ واعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية رقابة البيئة والشروع في وضع إطار من أجل إعداد خطة الخمس سنوات؛

(ز) **الإمارات العربية المتحدة:** تقديم المشورة حول الاستراتيجيات الرامية إلى ضبط الانبعاثات المتنقلة وتعزيز حماية الصحة والبيئة؛

(ح) **اليمن:** إعداد الهيكل التنظيمي ومتطلبات الإبلاغ الداخلي الخاص بسلطة الحماية البيئية، وصياغة اقتراح مشروع حزام أخضر حول صنعاء.

١٣- وواصل برنامج التعاون الفني الدعوة إلى اعتماد نهج متكامل ومتماسك من أجل تحقيق التنمية المستدامة عبر اتخاذ خطوات إقليمية تهدف إلى تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطاقة المتجددة والمرافق الصحية والتصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي. وكانت هذه الجهود تهدف إلى تطبيق نتائج المؤتمرات والقمم العالمية، لا سيما منها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمبادرة العربية للتنمية المستدامة، والحرص على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

البرنامج الفرعي ٢: السياسات الاجتماعية المتكاملة

١٤- قدمت خدمات التعاون الفني إلى البلدان الأعضاء لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) **البحرين:** الشروع في وضع سياسات اجتماعية متكاملة طبقا للإطار الإقليمي الذي وضعته الإسكوا؛

(ب) **العراق:** ضمان المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية؛

(ج) **الأردن:** تحديث استراتيجية التنمية السياسية؛

(د) **المملكة العربية السعودية:** وضع التقرير الوطني الثاني حول التنمية البشرية في صيغته النهائية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية) طبقا للمعايير والشروط المعترف بها دولياً؛

(هـ) **الجمهورية العربية السورية:** تقييم آليات الاتحاد العام النسائي وأدائه وما يحتاج إليه من إصلاحات، بما في ذلك إعادة النظر في ولايته وهيكله التنظيمي وموارده البشرية والمالية؛ وتعزيز الخطة الخمسية العاشرة لكي تعكس أوجه التعاون المتزايد مع مؤسسات المجتمع المدني، مع إيلاء قضايا المرأة والأسرة اهتماماً خاصاً؛

(و) **اليمن:** تقييم حالة أنشطة التدريب الفني والمهني من أجل التشجيع على المشاركة السباقة للمرأة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٥- تجدر الإشارة إلى مشاركة مستشار من مستشاري الإسكوا الإقليميين في الاجتماعات التي عقدها المجلس الاستشاري بشأن تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البرنامج الفرعي ٣: التحليل والتنبؤ الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية

١٦- قدمت الخدمات الفنية والاستشارية إلى الإمارات العربية المتحدة، والكويت، واليمن من أجل تقييم المنهجية المعتمدة في المسوح الإحصائية الاقتصادية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً؛ وإلى قطر لكي تضع منهجية تُعتمَد في احتساب مؤشرات التنمية البشرية وتقوم بتدريب المسؤولين عن تطبيقها؛ وإلى الجمهورية العربية السورية واليمن لمراجعة مدخلات بيانات الحسابات القومية بهدف تصحيح الفجوات، وتقييم نتائج الدراسة الاستقصائية الإحصائية، وإعادة النظر في جودة البيانات، والبحث في السبل الرامية إلى تعزيز تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١٧- كذلك سمحت الخدمات التي قُدِّمت إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بتقييم التأثير الذي يحدثه تطبيق قانون النظام الموحد للجمارك في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

البرنامج الفرعي ٤: التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة

١٨- قدمت إلى الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية خدمات تتعلق بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وقضايا مرتبطة بالانضمام إليها. فقد استفادت البحرين من خدمات بشأن المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية تتعلق بالخدمات المالية وقضايا الاتصالات السلكية واللاسلكية، بوجه خاص؛ وركزت الخدمات المقدمة إلى الجمهورية العربية السورية على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فشملت إعداد مشروع مذكرة انضمام ترفعُ خلال المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وإنشاء قسم جديد للتجارة والبيئة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة؛ أما الخدمات التي قدِّمت إلى الإمارات العربية المتحدة فقد هدفت إلى تقييم أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد في دبي، وصياغة مشروع من أجل إدخال مادة دراسية خاصة بقضايا منظمة التجارة العالمية في جامعة الشارقة.

١٩- وقدمت خدمات تتعلق بالنقل إلى كل من الجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن، إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي. وبفضل هذه الخدمات، تمكنت اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل في مصر من اعتماد رؤية مشتركة والاتفاق على خطة عمل للمتابعة؛ ووزارة النقل في الجمهورية العربية السورية من تقييم مرافئها بهدف تطويرها وتحديثها وتجديدها؛ ووزارة النقل والشؤون البحرية في اليمن من وضع مشروع استراتيجية وطنية تهدف إلى تنمية المرافئ.

البرنامج الفرعي ٥: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

٢٠- ساهمت الخدمات الاستشارية والفنية في تعزيز القدرات الوطنية الرامية إلى تحسين الإنتاجية من خلال استهداف الأساليب الابتكارية في التكنولوجيا والإدارة؛ وتعزيز بناء المؤسسات الجديدة والحدائق والحاضنات التكنولوجية، والترتيبات التي تفضي إلى إقامة الشبكات وجمع التخصصات؛ وتحسين الاتصال الإلكتروني داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها. وقد قدِّمت الخدمات إلى كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

٢١- وفي مجال العلم والتكنولوجيا، وفرت الخدمات الدعم لكل من الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية، والعراق والمملكة العربية السعودية في إعداد مقترحات مشاريع للحاضنات التكنولوجية والحدائق التكنولوجية؛ والجمهورية العربية السورية والكويت في وضع استراتيجيات وطنية للعلم والتكنولوجيا في هذين البلدين؛ وعمان في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشائها؛ والمملكة العربية السعودية في وضع سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا في إطار الخطة الخمسية الأولى؛ والجمهورية العربية السورية في وضع رؤية وخطة طويلة المدى تشمل الروابط بالأنشطة الاقتصادية في المنطقة وخلق حديقة تكنولوجية نموذجية داخل جامعة القلمون، وفي تأسيس لجنة عليا للبحث والتطوير.

٢٢- كما ساعدت الإسكوا المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة في وضع الاستراتيجية العربية للمعلوماتية، وتطبيق الآليات الخاصة باستراتيجية قطاع تكنولوجيا المعلومات في مجلس التعاون الخليجي.

٢٣- وفي مجال إقامة الشبكات في حقلي الاتصالات والكمبيوتر، قدّمت خدمات التعاون الفني إلى البلدان الأعضاء لأهداف عديدة كان من أهمها ما يلي:

(أ) **العراق:** وضع توصيات ملموسة تهدف إلى إعادة تنشيط الشركة العربية للاتصالات (Arab Telecom Company)؛

(ب) **لبنان:** تقييم الاحتياجات والمتطلبات المتعلقة بصياغة استراتيجية إلكترونية خاصة بوزارة الخارجية والمغتربين؛

(ج) **عُمان:** توفير تصميم مفاهيمي خاص بتطبيقات تخزين البيانات؛

(د) **قطر:** تقديم المشورة حول كيفية إدخال التعلم الإلكتروني على مستوى الشركات، وإنشاء قاعدة بيانات عن المؤشرات الاجتماعية؛

(هـ) **الجمهورية العربية السورية:** صياغة مقترح مشروع، بالتعاون مع المستشار الإقليمي لشؤون التنمية الاجتماعية، من أجل وضع نظام معلومات متكامل للمعلومات المتعلقة بالأسر وتدفقات البيانات؛ ووضع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في صيغتها النهائية؛ ووضع توصيات ملموسة تهدف إلى إعادة تنشيط الشركة العربية للاتصالات؛

(و) **الإمارات العربية المتحدة:** وضع وثيقة المشروع المتعلق بإدارة المعرفة الهادف إلى تحويل بلدية دبي إلى منظمة قائمة على المعرفة في صيغتها النهائية؛

(ز) **اليمن:** اقتراح خارطة طريق لإدخال نظم إدارة المعلومات ودعم اتخاذ القرارات في وزارة المياه والبيئة.

٢٤- وتجدر الإشارة إلى الدور الذي يؤديه المستشار الإقليمي في وضع المفاهيم المتعلقة بمشروع أكاديميات الشبكات الإلكترونية في العراق وصياغته وإدارته، والذي حصل على جائزة "Against All Odds" التي تقدمها شركة "سيسكو سيستمز" (CISCO Systems).

البرنامج الفرعي ٦: الإحصاءات المقارنة الرامية إلى تحسين التخطيط واتخاذ القرار

٢٥- واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى دعم البلدان الأعضاء من خلال تعزيز معرفتها بالأساليب الحديثة المعتمدة في معالجة البيانات المستخدمة في تعدادات السكان، وزيادة قدرتها على إجراء إحصاءات قطاعية وإنتاج مؤشرات خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين نشر نتائج التعدادات وتجميع الإحصاءات طبقاً للمعايير الدولية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتطبيق سياسات خاصة ببناء القدرات والابتكارات الفنية، ذات التأثير الكبير على العملية الإنمائية، وفقاً للقرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية وإعلان الأمم المتحدة للألفية و/أو الهيئات التشريعية في الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ١: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

٢٦- قدم هذا البرنامج الفرعي تدريبا عمليا خلال ورش العمل التي تناولت توحيد المعايير، ونظم التفتيش والنظم الفنية، وقد تابعه ١٠٠ مشارك من السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمنظمات التجارية والمهنية غير الحكومية والجامعات في فلسطين. وقد أفضت ورش العمل هذه إلى تحسين فهم المبادئ والإجراءات الأساسية المتعلقة بوضع المعايير في إطار دولي؛ وتطوير القدرات التي تتعلق بجملة أمور منها المفاهيم والممارسات المعتمدة في توحيد المعايير، ومختلف نماذج توحيد المعايير المعتمدة في البلدان العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، واللجنة الكهربائية التقنية الدولية التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

٢٧- كذلك استقطبت "ورشة العمل حول تجمعات وبرامج دعم مؤسسات الأعمال: المدخلات التكنولوجية الحديثة" (بيروت، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ٢٤ مشاركاً مثلوا صانعي القرارات في البلدان الأعضاء، من القيّمين على مشاريع تستهدف خلق الوظائف والمؤسسات. وقدمت ورشة العمل معلومات حديثة حول شبكات دعم التجمعات المتخصصة والمؤسسات، وأبرزت فوائد هذه التجمعات، وبحثت في السبل والوسائل الرامية إلى تيسير تنميتها واستدامتها. كما تدرب المشاركون على قضايا تتعلق بإدارة المعارف ضمن شبكات التجمعات وإدارة المشاريع وجمع الأموال.

البرنامج الفرعي ٢: السياسات الاجتماعية المتكاملة

٢٨- يهدف هذا البرنامج الفرعي، من خلال مركز المرأة التابع له، إلى زيادة قدرات صانعي السياسات من حيث دمج قضايا المرأة والرجل في صلب الاهتمامات وتقليل الإختلالات بين المرأة والرجل على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي هذا الإطار، قدّمت خدمات التعاون الفني إلى البلدان الأعضاء عبر سلسلة من ورش التدريب الهادفة إلى إعداد تقارير وطنية بشأن تطبيق منهاج عمل بيجين (بيجين + ١٠) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وإلى بناء مؤسسات خاصة بالأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة، وتعزيز أوجه التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وفي ما يلي تفاصيل حول ورش العمل هذه.

٢٩- في ورش العمل التي تناولت تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي دعي إليها ممثلو كل من المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والهيئة السورية لشؤون الأسرة في الجمهورية العربية السورية، خرج المشاركون مزودين بشرح وفهم عميقين للاتفاقية، وباستعراض التوصيات المقبلة كلها في ضوء هذا الفهم، وهذا ما يعزز القدرات على إعداد التقارير الوطنية حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدمت توجيهات حول المعلومات الضرورية والجوهرية التي تُدرَجُ في هذه التقارير الوطنية للتعريف بالاتفاقية ودراسة مضمونها وعرض كافة التحفظات الوطنية المتعلقة ببعض مضامينها والنظر في عمل الاتفاقية.

٣٠- إضافة إلى ذلك، عرضت ورشة عمل حول زيادة الوعي بقضايا الجنسين وبناء القدرات في مجال دمج قضايا المرأة والرجل في صلب الاهتمامات، على المشاركين، أحدث التطورات المتعلقة بإدراج عنصر يتعلق بقضايا الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية، وركزت على مؤشرات التنمية البشرية.

٣١- كما نظم البرنامج الفرعي عددا من ورش التدريب شاركت فيها بلدان وأقاليم خارجة من نزاعات. وعلى وجه التحديد، استقطب اجتماع التحالف العربي الفلسطيني للمنظمات الأهلية (بيروت، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) ٢٦ مشاركاً شكلوا اللجنة التأسيسية لتحالف ضم ثلاث لجان قطاعية أنشئت للاضطلاع بعدد من المشاريع الريادية في كل من قطاع الصحة والتربية والزراعة. كما مثلت ورشة العمل منصة للعملية التحضيرية الهادفة إلى تنظيم جمعية عامة ستعمل بالتوازي مع تنفيذ المشاريع.

٣٢- كذلك ساعدت ورشة العمل المسؤولين في وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية في صياغة مشاريع للتعاون الفني وتحديد موارد للتمويل، واطلع من خلالها ٣٤ مشاركاً على أسس وضع المشاريع والتجارب العملية المكتسبة في هذا المجال حيث ركزت على كافة العمليات التي تمر بها الدورة المتكاملة لإدارة المشاريع، مما يعزز قدرات المشاركين في هذا الميدان.

البرنامج الفرعي ٣: التحليل والتنبؤ الاقتصادي من أجل التنمية الإقليمية

٣٣- عززت أنشطة التعاون الفني تبادل المعرفة وبناء القدرات من خلال سلسلة من ورش التدريب الرامية إلى تطوير الموارد البشرية في توحيد المصطلحات الإحصائية وتصنيفها في عُمان؛ وعلى المعايير الدولية المعتمدة في التصنيفات الإحصائية في الإمارات العربية المتحدة.

البرنامج الفرعي ٤: التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة

٣٤- يسَّر هذا البرنامج الفرعي تبادل المعرفة وشجع بناء القدرات في إطار شتى برامج التدريب وورش العمل. ولهذا الغرض، عُرضَ عدد من الأوراق الفنية التي تضمنت الإطار القانوني لمكافحة الإغراق، ومفاوضات قطاع النفط الخام والطاقة، ودور المجالس النيابية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات الانضمام إليها، وقضايا سنغافورة وبرنامج العمل وفقاً لأجندة الدوحة للتنمية.

٣٥- واستقطبت ورشة العمل حول الممارسات الحسنة في السلامة المرورية (مسقط، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) ٤٩ مشاركاً من بينهم مسؤولون حكوميون من ١٢ بلداً من البلدان الأعضاء ومن منظمات دولية ومدنية. وقد تلقى هؤلاء المشاركون مساعدة في وضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين السلامة على الطرق في بلدانهم طبقاً لأفضل الممارسات العالمية المعتمدة في سلامة المرور.

٣٦- كما حصل ١٤ مشاركاً من وزارة الزراعة في العراق على مساعدة في المفاوضات الجارية مع منظمة التجارة العالمية، واطلعوا على أفضل الممارسات التي ترمي إلى تفادي العراقيل التي تعيق عملية

الانضمام خلال الدورة التدريبية عن الزراعة في مفاوضات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (بيروت، ٥-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) التي نظمت بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات إقليمية.

البرنامج الفرعي ٦: الإحصاءات المقارنة الرامية إلى تحسين التخطيط واتخاذ القرار

٣٧- دعم البرنامج ورشتي عمل في المجال الإحصائي هما: (أ) ورشة العمل الوطنية حول التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦ في جمهورية مصر العربية (القاهرة، ١٨-٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) التي اطلع خلالها ٧٤ مشاركاً من المكتب الإحصائي المركزي في مصر، والجامعات المحلية، ومراكز الأبحاث والوسائط الإعلامية، على القضايا الناشئة في التعداد السكاني وتحسين استعمال بيانات التعداد من خلال تكنولوجيا المعلومات، طبقاً للمعايير الدولية المعترف بها؛ (ب) ورشة العمل حول إحصاءات النقل البري في الإسكوا (بيروت، ١٢-١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، التي هدفت إلى تحسين قدرات ١٩ موظفاً من الموظفين الوطنيين العاملين في هذا المجال.

٣٨- وقد أدت ورشة العمل هذه إلى توحيد المفاهيم والتعاريف المستعملة في إعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقل البري، وشكلت منتدى من أجل تقاسم التجارب فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، بحيث تتحدد الصعوبات المشتركة التي يواجهها معدو هذه الإحصاءات ومستخدموها، وفي محاولة للتوصل إلى حلول منسقة وملائمة.

ثانياً- تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني

٣٩- وفقاً لاستراتيجية التعاون الفني الخاصة بالإسكوا التي اعتمدتها الجنة في دورتها الثالثة والعشرين (دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥) وبهدف تحسين تقديم خدمات التعاون الفني وفعاليتها، نظمت أنشطة رصد وتقييم عديدة في عام ٢٠٠٥ لغايات عديدة كان أبرزها:

(أ) **رصد وتقييم كل خدمة من الخدمات الاستشارية التي تضطلع بها الإسكوا والبلدان الأعضاء المعنية:** حرصاً على أن تلبي الخدمة الاستشارية احتياجات البلد والتماسا لرأي الحكومة في جودة البعثة/التقرير، وملاءمة التوصيات وكفايتها، ومن أجل الخدمات الأخرى التي قد تكون مطلوبة؛

(ب) **تقييم الخدمات المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من قبل البلدان الأعضاء والمستشارين وشعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني في الإسكوا:** من أجل تقييم تأثير الخدمات وملاءمتها بهدف تحقيق نتائج أفضل خلال فترة السنتين المقبلة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) **تقييم المشاركين لورش التدريب:** الوقوف على آراء المشاركين في جودة ورش العمل وفائدتها لتمكين الإسكوا من التخطيط لأنشطة أفضل في المستقبل.

٤٠- وبهدف توحيد عملية التقييم، تضمنت الاستبيانات التي تهدف إلى الإبلاغ عن شتى الأنشطة ما يلي: (أ) استعراض الأداء لخدمات الدعم الاستشاري والفني، وقد قدمت الاستبيانات إلى البلدان الأعضاء لإكمالها؛ (ب) تقييم الخدمات الاستشارية التي قدِّمت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وقدمت الاستبيانات إلى البلدان الأعضاء لإكمالها؛ (ج) تقييم ذاتي للخدمات الاستشارية، وقد قدمت الاستبيانات إلى المستشارين الإقليميين لإكمالها؛ (د) تقييم ورش التدريب، وقد قدمت الاستبيانات إلى المشاركين في ورش العمل لإكمالها.

ألف- آراء البلدان الأعضاء

٤١- قيّمت البلدان الأعضاء تقارير المستشارين عن كل خدمة من الخدمات المقدمة حتى أيار/مايو ٢٠٠٥، وبرنامج التعاون الفني عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بما فيها الخدمات الاستشارية وورش التدريب.

١- تقارير المستشارين

٤٢- عُرِضَ على البلدان الأعضاء في المجموع ٢٩ استبياناً من استبيانات التقييم، مُلئ منها وأعيد ١٠ استبيانات فقط. وقد أعرب كافة المجيبين عن ارتياحهم لجودة الخدمات وحسن توقيتها، وملاءمتها وفائدتها؛ وقيَّم ٤٠ في المائة من المجيبين هذه الخدمات بالممتازة والباقون بالجيدة. وقد تضمنت غالبية التعليقات والتوصيات التي رفعتها الجهات المستفيدة ما يلي: (أ) تقديم مزيد من المساعدة في المجال نفسه؛ (ب) زيادة فترات البعثات؛ (ج) المساعدة في تنفيذ التوصيات.

٢- خدمات المستشارين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٤٣- قدم إلى جهات التنسيق مع الإسكوا والمنظمات التي استفادت من الخدمات الاستشارية ما مجموعه ٨٢ استبياناً من استبيانات التقييم. وقد جاءت الردود عليها من ١٣ جهة من جهات التنسيق أو ٦١ في المائة، و٥٢ من أصل ٦٩ منظمة أو ٧٥ في المائة. وقد تفاوتت نسب الردود بين البلدان، حيث جاء أكبر عدد من الردود من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، واليمن، وأدنى عدد من الردود من العراق، ومصر.

٤٤- وأعربت البلدان الأعضاء عن ارتياحها لجودة الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا وحسن توقيتها. وقيّم أكثر من ٨٥ في المائة من المجيبين الخدمات بالجيدة والدقيقة من حيث المواعيد؛ واعتبر ٩٠ في المائة من المجيبين الخدمات الاستشارية ملائمة وقابلة للتطبيق ومفيدة للعمل المستقبلي.

٤٥- وأشار معظم المجيبين إلى أن الخدمات الاستشارية ساهمت مساهمة إيجابية ومباشرة في عملهم بما وفرته من حلول لمشاكل محددة أو ما أدخلته من تحسينات. بيد أن العديد من المجيبين أشاروا إلى أن التأثير يمكن أن يكون أكثر إيجابية إذا ما قدمت خدمات إضافية من أجل مساعدة الجهات المستفيدة في تنفيذ التوصيات و/أو الإشراف على الأنشطة الموصى بها واستعراضها.

٤٦- أما على صعيد الإنجازات المهمة التي حققتها الجهات المستفيدة من الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا، أشار ٧٨ في المائة من المجيبين إلى تحقيق إنجازات و١٠ في المائة إلى إنجازات قيد التحقيق. وقد تناولت بعض الإنجازات التي ذكرتها الجهات المستفيدة ما يلي: (أ) وضع استراتيجيات وخطط عمل وتقارير وطنية ملائمة؛ (ب) تحسين الإجراءات والهياكل التنظيمية القائمة؛ (ج) إطلاق مشاريع؛ (د) تنفيذ الأنشطة وتقييمها بدقة.

٤٧- وفيما اعتبرت كافة الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا مفيدة، فإن ورش التدريب وخدمات الدعم الفني تحظى بالأفضلية، تليها صياغة الاستراتيجيات والسياسات، وأخيراً تحديد المشاريع وإعدادها وتنفيذها.

٤٨- وفي ما عنى علاقة العمل مع المستشارين الإقليميين وموظفي الإسكوا في المقر، أفاد ٧٢ في المائة من المجيبين بأن العلاقات كانت جيدة، و٢٣ في المائة لم يرسلوا أي رد، وأشار ٥ في المائة إلى الحاجة إلى تحسين العلاقة.

٤٩- وفي ما يلي الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة والمقترحات التي ينبغي للإسكوا أن تحيط بها علماً وأن تنشرها بين البلدان الأعضاء:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات من الخبراء الإقليميين لتسهيل تحديد الخبرات التي تحتاجها البلدان الأعضاء؛

(ب) تخصيص موارد مالية لتنفيذ أنشطة محددة، أي تلك التي توصي بها البعثات الاستشارية؛

(ج) تحديد فترات أطول للبعثات وزيادة عددها؛

(د) إشراك خبراء محليين في بعثات المستشارين حرصاً على توفير متابعة ومساعدة ملائمتين على الصعيد الوطني؛

(هـ) متابعة تنفيذ التوصيات عن كثب بغية التوصل إلى نتائج ملموسة؛

(و) رصد الخدمات المقدمة وتقييمها بانتظام والتنسيق بشكل أوثق بين الإسكوا والجهات المستفيدة مباشرة؛

(ز) تنظيم ورش عمل لبناء القدرات موجهة إلى الوزارات وغيرها من المؤسسات الحكومية؛

(ح) تحسين نشر المعلومات المتعلقة ببرامج الإسكوا وأنشطتها؛

(ط) تنظيم اجتماعات إقليمية من أجل تبادل المعارف بين البلدان الأعضاء؛

(ي) تطوير برامج تبادل وتعاون بين البلدان الأعضاء؛

(ك) نشر المعلومات والإنجازات والدروس المكتسبة في بلد محدد بين كافة البلدان الأعضاء؛

(ل) توزيع المنشورات على نطاق أوسع وبانتظام، بما في ذلك عبر الوسائل الإلكترونية.

باء- تقييم ذاتي للمستشارين الإقليميين

٥٠- قدم ستة مستشارين إقليميين وأربعة مستشارين من ذوي العقود القصيرة تقييماً ذاتياً للخدمات التي قدِّمت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أفاد جميع المستشارون عموماً بأنهم حققوا بدرجة عالية الغايات المحددة في بعثاتهم، كما يظهر من كمية الخدمات المقدمة وجودتها وعدد الإنجازات المبلغ عنها.

٥١- ومن أبرز العقبات التي واجهها المستشارون خلال البعثات التي قاموا بها ما يلي: (أ) الافتقار إلى الوضوح والدقة لدى الدول الأعضاء في التعبير عن هدف الطلب، ما أدى في غالب الأحيان إلى تغيير الغرض من بعثة معينة؛ (ب) عدم تعيين موظفين متحمسين وكفؤ في المستوى الإداري الأوسط في البلدان الأعضاء للتنسيق مع المستشار والتعاون معه؛ (ج) عدم توافر الأموال من أجل تنفيذ الإجراءات الموصى بها؛ (د) بطء معدل التنفيذ، عموماً، والتأخير في تنفيذ التوصيات، على وجه التحديد.

٥٢- وقد رأى المستشارون أن البلدان الأعضاء استفادت من نتائج البعثات وما تمخض عنها من توصيات، تحديداً عندما كانت الخدمة الاستشارية عملية تستلزم القيام بعدة بعثات لبدئها ومتابعتها واختتامها. وقد تضمنت النتائج البارزة لبعثات الإسكوا ما يلي:

(أ) إدراج توصيات المستشارين في الاستراتيجيات وخطط العمل والأنظمة واعتمادها في حالات محددة مثل استراتيجية الكهرباء في قطر، واستراتيجية وخطة عمل دولة الكويت في مجال البيئة، ومشروع قانون حماية البيئة في اليمن؛

(ب) تنفيذ مقترحات المشاريع، وهو ما تجلى في حالات مثل الحد من التلوث الصناعي في الجمهورية العربية السورية، وأكاديميات الشبكات الإلكترونية في العراق، والبرنامج الوطني للحفاظ على الطاقة في الأردن.

٥٣- وقد اختلفت أجوبة المستشارين باختلاف ترتيب أنواع الخدمات. فقد رأى أربعة من أصل ستة مستشارين إقليميين تحديداً ضرورة منح الأولوية لإعداد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، في حين أشار اثنان من المستشارين الإقليميين إلى ضرورة أن يكون الدعم الفني والتدريب في صدارة الأولويات.

٥٤- وتتضمن الدروس المكتسبة والمقترحات التي قدمها المستشارون الإقليميون ما يلي:

(أ) فهم الوضع والاحتياجات الفعلية فهماً واضحاً باعتباره شرطا مسبقا لتوفير خدمات استشارية فعالة؛

(ب) حاجة الإسكوا إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الإبلاغ عن نتائج وإنجازات الخدمات الاستشارية ونشرها؛

(ج) يعزز التعاون مع المنظمات الدولية نتائج برنامج التعاون الفني للإسكوا؛

(د) الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ومع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الأعضاء وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا التعاون؛

(هـ) يجب إيلاء مزيد من الاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية في تنفيذ المشاريع؛

(و) التجارة الحرة مجال جديد من المجالات المليئة بالتحديات التي تحتاج إلى اهتمام خاص من الإسكوا.

جيم- تقييم ورش التدريب

٥٥- يسَّر البرنامج خدمات ١١ ورشة من ورش التدريب في عام ٢٠٠٥، وهي سبع ورش عمل إقليمية وأربع ورش عمل وطنية للبحرين والعراق وفلسطين. أما العدد الإجمالي للمشاركين في ورش العمل هذه فقد بلغ حوالى ٤٨٥ مشاركاً، منهم ٣٢ في المائة من النساء. وقد ملأ المتدربون في نهاية كل ورشة من ورش العمل استبيانا للتقييم. وقد أعدت الإسكوا استبيانا موحدا للتقييم وزِّع على كافة ورش العمل في نهاية عام ٢٠٠٥ من أجل توحيد تقييم جودة الأنشطة التدريبية وتأثيرها، والتمكن من مقارنتها والتخطيط للأنشطة المستقبلية بشكل أفضل.

٥٦- ونظراً إلى تنوع معايير التقييم التي كانت معتمدة قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ليس من الممكن إجراء تحليل إحصائي شامل لأجوبة المشاركين. بيد أن استعراض استبيانات التقييم كلها يظهر أن غالبية المشاركين كانت راضية عن فائدة المواضيع التي شملها التدريب وعن تنظيمه وجودته؛ واعتبر ٧٤ في المائة من المشاركين أن ورش العمل حققت الغايات المحددة لها.

دال- بعثات التقييم الميدانية

٥٧- قام موظفو الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ببعثات ميدانية إلى مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء والأقاليم شملت الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وكان الهدف من البعثات مناقشة فوائد البرنامج العادي للتعاون الفني وتأثيره، وأولويات فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مع جهات التنسيق مع الإسكوا.

٥٨- وقد أكدت هذه البعثات الميدانية معظم ما عبّرت عنه جهات التنسيق والجهات المستفيدة مباشرة في استبيانات التقييم. فقد أعربت معظم الجهات المستفيدة عموماً عن رضاها عن جودة خدمات الإسكوا وحسن توقيتها وطلبت توفير مزيد من الخدمات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٩- وأثار عدد من المنظمات مسألة تنظيم بعثات متعددة التخصصات. كما أثارت بعض الجهات المستفيدة مسألة الحاجة إلى إطالة فترات البعثات وزيادة تواترها لا سيما في اليمن. فقد أشار مسؤولون في اليمن تحديداً إلى أن خفض عدد البعثات وإطالتها لأكثر من فترة الأسبوعين المعتمدة عادة سيكون أكثر فعالية.

٦٠- أما في ما يتعلق بنوع الخدمات المقدمة، فقد لوحظ أن بعض الخدمات ينحصر بالمساهمات من الموارد في الاجتماعات والمؤتمرات و/أو الاجتماعات مع المسؤولين دون حاجة إلى تقديم أي تقرير أو توصيات مكتوبة. وقد أشارت جهات مستفيدة عديدة إلى أن مشاركة المستشارين الإقليميين في الاجتماعات والمؤتمرات لم تكن ذات تأثير يذكر وينبغي بالتالي عدم تشجيعها.

٦١- وأعربت بعض جهات التنسيق عن تذمرها من أن العديد من الخدمات تقدم مباشرة إلى الجهات المستفيدة بدلاً من تنسيقها من خلالها، ولأنها لا تحصل أيضاً في غالب الأحيان على نسخ من تقارير المستشارين. ومع أن بعض الجهات المستفيدة ترى أن التنسيق مع جهات التنسيق ضروري فإن هذه الجهات لا تضطلع كلها بانتظام بتقييم التقارير الصادرة عن المستشارين وتنسيقها ومتابعة تطبيقها. كذلك أثارت الجهات المستفيدة مسألة الحاجة إلى التنسيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية، كوسيلة لتفادي الازدواجية في الجهود وتحسين استخدام الموارد المحدودة.

٦٢- وأشارت الجهات المستفيدة في كافة البلدان التي شملتها الزيارات، إلى أنها لم تُعلم بانتظام بأنشطة الإسكوا وخدماتها. فلم يتلق، مثلاً، أي من الجهات المستفيدة مباشرة نسخة عن استراتيجية التعاون الفني التي اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين التي عقدتها اللجنة. كما أن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني لم تكن واضحة بالنسبة إلى جهات مستفيدة عديدة، واختلط الأمر عليها في ما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل الإسكوا، وتلك المضطلع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني.

ثالثاً- تحديد الاحتياجات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

ألف- جهات التنسيق في الإسكوا والجهات المستفيدة المباشرة

٦٣- طلب إلى البلدان الأعضاء، كجزء من استبيان التقييم، تحديد أولوياتها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وخلافاً للمقصود من ذلك، لم تقم جهات التنسيق في الإسكوا بتحديد الأولويات الوطنية، بل حددت أولويات وزارات محددة أو لم ترسل أي رد على الإطلاق. وقد حددت الجهات المستفيدة مباشرة من خدمات الإسكوا أولوياتها

عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وحدد المجيبون في غالبيتهم الأولويات التي تقع ضمن إطار برنامج عمل الإسكوا ومجالاتها ذات الأولوية. وفي الجدول ١ أولويات البلدان الأعضاء عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٦٤- وشكلت البعثات الميدانية فرصة لاستعراض الأولويات مع جهات التنسيق والجهات المستفيدة مباشرة. وفي حين أن الجهات المستفيدة كلها حددت أولوياتها كل بحسب المجال المعني به، فإن التوافق على أولويات وطنية مع كافة جهات التنسيق في الإسكوا كان صعباً نظراً إلى الطلب المرتفع على المساعدة الفنية. وأشارت بعض البلدان إلى ضرورة أن تكون الخدمات متماشية مع استراتيجياتها الوطنية وخطط عملها. فأولويات الكويت ستدرج، على سبيل المثال، في الخطة الخمسية التي ستنجز في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٦. كذلك ستحدد أولويات الأردن في الأجندة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٥، التي من المقرر أن تصدر في آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، لم تحدد بلدان أخرى، منها الجمهورية العربية السورية واليمن، أولوياتها من حيث الاحتياجات، وقد اعتبر ضرورياً بالنسبة إلى الإسكوا تقديم مساعدة في تحديد الأولويات. ونظراً إلى تدني نسبة الردود من بعض البلدان، بما في ذلك العراق ومصر، لم يكن ممكناً الإبلاغ عن أي من الأولويات. ولا ينبغي أن يُفسر هذا الأمر على أنه إشارة صحيحة إلى الوضع السائد.

الجدول ١- أولويات البلدان الأعضاء للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حسبما حددتها جهات التنسيق في الإسكوا والجهات المستفيدة المباشرة

	الشؤون الاجتماعية	البيئة	المياه	الطاقة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	العلوم والتكنولوجيا	منظمة التجارة العالمية	الاحصاءات والحسابات القومية	قضايا الجنسين
الأردن	X			X		X			X
الإمارات العربية المتحدة			X				X	X	
البحرين		X					X		X
الجمهورية العربية السورية	X	X			X	X	X	X	
العراق									
عمان			X		X				
فلسطين									X
قطر				X	X	X			
الكويت		X				X	X	X	
لبنان			X			X			X
مصر									
المملكة العربية السعودية		X			X	X	X	X	
اليمن	X	X	X				X	X	

باء- أولويات المستشارين

٦٥- حدد المستشارون الإقليميون والمستشارون العاملون بعقود قصيرة الأجل عددا من الأولويات الإقليمية، كل في مجال عمله، شملت ما يلي:

(أ) البيئة: الاستراتيجيات البيئية، بإطاريها القانوني والتنظيمي، وهيكليها الأساسيين المؤسسي والتنظيمي؛

(ب) الطاقة: نشر الطاقة المتجددة، وإدارة الطاقة والمحافظة عليها؛

(ج) في الشؤون الاجتماعية: السياسات الاجتماعية؛

(د) منظمة التجارة العالمية: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة؛

(هـ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: سد الفجوة الرقمية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجميع المؤشرات المتعلقة بمجتمع المعلومات ونشرها، وإقامة شبكات إقليمية ودولية من أجل تبادل المعارف حول تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) العلم والتكنولوجيا: تحسين استخدام العلم والتكنولوجيا، ووضع مبادرات إقليمية لإدخال العلم والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء، وتشجيع الاقتصادات القائمة على المعرفة؛

(ز) الحسابات القومية: مسوح اقتصادية؛

(ح) قضايا الجنسين: دمج قضايا المرأة والرجل في صلب الاهتمامات، ورفع التقارير بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومتابعتها.

جيم- المجالات ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٦٦- كما ذُكر أعلاه، تأتي الخدمات الاستشارية الإقليمية استجابة للطلب. واستناداً إلى الموارد المتاحة في البرنامج العادي للتعاون الفني، تستجيب الإسكوا لأكبر عدد ممكن من الطلبات وتسعى إلى الحفاظ على التوازن في عدد الخدمات التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء. فخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قدمت الإسكوا ما مجموعه ١٣٣ خدمة استشارية إلى البلدان الأعضاء (انظر المرفق الثاني). وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الخدمات استلزم القيام بعدة بعثات إلى بلد معين من البلدان الأعضاء، في حين استوجبت خدمات أخرى أكثر من مستشار من المستشارين الإقليميين.

٦٧- واستناداً إلى نتائج مختلف عمليات التقييم، والحاجة إلى إكمال بعض الخدمات التي بدأت خلال فترة السنتين السابقة، ونظراً إلى الموارد المتاحة في ظل البرنامج العادي للتعاون الفني، تقترح الإسكوا أن يركز كل بلد من البلدان الأعضاء على ثلاثة مجالات من المجالات ذات الأولوية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر الجدول ٢)، مع إيلاء الاهتمام اللازم لليمن، بوصفه البلد الأقل نمواً، والعراق وفلسطين، لكونهما من البلدان والأقاليم الخارجة من نزاعات. وستستخدم الأولويات الوطنية المقترحة الثلاث كإطار لتوجيه عمل المستشارين الإقليميين وتمكين البلدان الأعضاء في الإسكوا من التركيز على النتائج المطلوبة.

٦٨- ونظراً إلى عدم ورود آراء من كافة جهات التنسيق مع الإسكوا والجهات المستفيدة مباشرة في العراق ومصر، كان من الصعب اقتراح مجالات ذات أولوية في هذين البلدين، باستثناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق حيث يجري الاضطلاع حالياً بالخدمات. ولتمكين الإسكوا من تقديم

خدمات إلى هذين البلدين، يجب أن تقدم جهات التنسيق المعنية بالعراق ومصر مع الإسكوا أولوياتها في أقرب وقت ممكن.

الجدول ٢- المجالات ذات الأولوية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

	الشؤون الاجتماعية	البيئة	المياه	الطاقة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	العلوم والتكنولوجيا	منظمة التجارة العالمية	الاحصاءات والحسابات القومية	قضايا الجنسين
الأردن	X			X					X
الإمارات العربية المتحدة			X				X	X	
البحرين		X					X		X
الجمهورية العربية السورية	X	X			X		X		
العراق					X				
عمان			X		X				
فلسطين									X
قطر				X	X	X			
الكويت		X				X		X	
لبنان			X			X			X
مصر									
المملكة العربية السعودية		X				X		X	
اليمن	X	X	X				X	X	

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٩- يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

(أ) أن البلدان الأعضاء راضية عموماً عن البرنامج العادي للتعاون الفني من حيث جودته وفائدته وحسن توقيته. كما أن الجهات المستفيدة مرتاحة للتغييرات التي أدخلت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على نوع الخدمات من حيث إعطاء الأولوية لبناء القدرات وتوفير مزيد من المرونة من خلال العقود القصيرة الأجل للمستشارين. وبالتالي، ينبغي مواصلة البرنامج والسعي إلى تلبية الطلبات الكبيرة للبلدان الأعضاء؛

(ب) أن نسبة ردود البلدان الأعضاء على استبيانات التقييم متواضعة، لا سيما في ما يتعلق بتقييم المستشارين وتحديد الأولويات. فقد اقتصرت الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء حتى اليوم على الاحتياجات المباشرة للجهات المستفيدة. وسيجري تنسيق أولويات البلدان الأعضاء على الصعيد الوطني، وستأخذ بعين الاعتبار ضرورة معالجة القضايا الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود عبر الخدمات الاستشارية؛

(ج) قدمت الإسكوا عدداً كبيراً من الخدمات الاستشارية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومع أن كافة البلدان قد استفادت من هذه الخدمات، فقد لوحظ تفاوت في عدد الخدمات التي قُدِّمت إلى كل بلد من البلدان الأعضاء؛

(د) لا تقوم جهات التنسيق مع الإسكوا بانتظام بمتابعة تنفيذ الجهات المستفيدة المعنية توصيات المستشارين؛

(هـ) ما زال نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الإسكوا وخدماتها في البلدان الأعضاء غير كاف.

٧٠- بناء على ما تقدم، ترد الإجراءات الموصى بها في الإطار أدناه.

الإجراءات الموصى بها

(أ) ينبغي للبلدان الأعضاء أن تحرص على تنفيذ توصيات المستشارين الإقليميين، ويجب أن تقوم الإسكوا بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات؛

(ب) ينبغي للإسكوا أن تتخذ إجراءات بشأن الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة في مجال التعاون الفني، وأن تنشرها وتروج لها بين البلدان الأعضاء؛

(ج) يجب أن تواصل الإسكوا تقديم الخدمات إلى البلدان الأعضاء فيها عبر البرنامج العادي للتعاون الفني، وأن تزيد من تعزيز بناء القدرات وأنشطة التدريب. وينبغي للإسكوا أن تحافظ على توازن في الخدمات التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء؛

(د) في كل بلد من البلدان، ينبغي تعيين جهة تنسيق فني من أجل متابعة البرنامج العادي للتعاون الفني. وبتعيين هؤلاء الأشخاص، يمكن للإسكوا أن تنظم اجتماعاً إقليمياً يهدف إلى مناقشة أكثر الطرق فعالية في تحديد الأولويات الوطنية ومتابعة تنفيذ توصيات المستشارين، وتبادل المعرفة، ونشر المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي والتوافق على هذه الطرق؛

(هـ) ينبغي للإسكوا أن تبذل مزيداً من الجهود من أجل مساعدة البلدان على تحديد أولويات طلباتها واستعراض تأثير الخدمات المقدمة في ظل البرنامج العادي للتعاون الفني وتقييمها بانتظام؛

(و) ينبغي للإسكوا أن تنظر في تنظيم بعثات متعددة التخصصات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ز) ينبغي للإسكوا أن تواصل حشد الأموال الخارجة عن الميزانية من البلدان الأعضاء فيها والبحث في إمكانية حشد الموارد الخارجة عن الميزانية من القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة كمية الخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الأعضاء.

الجزء الثاني

أنشطة حساب الأمم المتحدة للتنمية

مقدمـــة

٧١- أدخل حساب التنمية للمرة الأولى في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة في الفـــترة ١٩٩٨-١٩٩٩، واعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة A/RES/54/15 المؤرخ ١٩ تشـــرين الثـــاني/نوفمـــبر ١٩٩٩ كحســـاب خاص متعدد السنوات بهدف إضافة أنشطة إنمائية قائمة على الأهداف ذات الأولوية التي حُددت في الخطـــة المتوسطة الأجل المتفق عليها (التي استعيض عنها بالإطار الاستراتيجي). ويقدم حســـاب التنميـــة تمويـــلاً للمشاريع التي يمكن أن تحقق ما يلي: (أ) إظهار الفوائد المتراكمة من بناء القدرات؛ (ب) استخدام المـــوارد الفنية والبشرية وغيرها من الموارد المتاحة في البلدان النامية؛ (ج) إحداث تأثيرات مضاعفة وتشجيع بنـــاء القدرات في البلدان النامية؛ (د) تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في المجالين الفني والاقتصادي بين البلدان النامية؛ (هـ) بلوغ عملية قابلة للاستمرار ومستدامة ذاتياً وانسجام مع عمليات إنمائية أخرى؛ (و) التنفيذ فـــي غضون أربع سنوات[١].

٧٢- ويعمل وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كمدير برنـــامج حســـاب التنميـــة، وتوفر الجمعية العامة التوجيه العام لاستخدامه. فبالإضافة إلى التزام المشاريع بالمعايير التي حددتها الجمعية العامة، يجب أن تكون مطابقة لموضوع مقترح لفترة السنتين المحددة، والذي يُشار إليه بالدفعـــة فـــي هـــذا السياق. وموضوع الدفعة الخامسة، الذي يغطي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، هـــو "دعـــم التقـــدم باتجـــاه أهداف التنمية المتفق عليها عالمياً من خلال إدارة المعرفة وإقامة الشبكات والشراكات". وفي فترة الســـنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كان هناك تركيز أكبر وأقوى على اختيار المشاريع المتعددة الأقاليم والأقاليمية، وهـــو مـــا يشير إلى الجهد الحازم الذي تبذله اللجان الإقليمية من أجل التعاون حول القضايا ذات الاهتمـــام المشـــترك وتعزيز التعاون بين الهيئات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٧٣- وقد شاركت الإسكوا أول مرة في حساب التنمية في الدفعة الثانية، أي فترة الســـنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها الوكالة الرائدة، شراكة مع الإسكوا وغيرهـــا مـــن اللجان الإقليمية ضمن مشروع يهدف إلى بناء القدرات في إدارة المياه والاستثمار في قطاع المياه. ومنـــذ أن دخلت الإسكوا هذا المجال، ما انفكت تزيد مشاركتها في المشاريع التي يمولها حساب التنمية. وتـــرد فـــي المرفق الرابع معلومات حول مشاركة الإسكوا منذ عام ٢٠٠٠ في مشاريع حساب التنمية، ســـواء كوكالـــة رائدة أو كشريك. وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تعمل الإسكوا كوكالة رائدة لمشروعين، وستشارك مع لجان إقليمية أخرى وهيئات تابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في خمسة مشاريع إضافية.

---

(١) تتوافر معلومات إضافية عن حساب التنمية على صفحة الإنترنت http://www.un.org/esa/devaccount/.

أولاً- المشاريع موزعة حسب البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي ١: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة المياه السطحية والجوفية المشتركة وشبكات الطاقة.

٧٤- يشكل تحسين إدارة المياه الجوفية المشتركة إنجازاً متوقعاً جوهرياً في برنامج الإسكوا، وهو يندرج في إطار المشروع المعنون "بناء القدرات بغرض استخدام المياه الجوفية المشتركة الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإدارتها وحمايتها على نحو مستدام". ففي عام ٢٠٠٥، قام ٢٦ مسؤولاً من ستة بلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط بتحسين معرفتهم بأدوات إدارة المياه الجوفية، مما ساهم في بلوغ الغاية من المشروع المتمثلة في زيادة وعي المسؤولين بالمعايير الدولية وبدء التعاون فيما بين الدول بشأن الطبقات المائية المشتركة.

٧٥- وأقام هذا المشروع، في الوقت ذاته، شراكة مع المنظمات الشقيقة، وعززها بهدف العمل معاً على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق، اتفقت الإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التعاون في إدارة المياه الجوفية المشتركة في المنطقة في ظل مبادرة "إدارة موارد الطبقات المائية الجوفية المشتركة الدولية" (International Shared Aquifer Resource Management (ISARM)). وهذه المبادرة هي مشروع تعاوني بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ويهدف إلى تطوير أفضل الممارسات والدعوة لها في إدارة موارد المياه الجوفية المشتركة بين البلدان المتجاورة.

الإنجاز المتوقع ٣: زيادة قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات وتدابير السياسة العامة لأغراض التنمية المستدامة.

٧٦- الإسكوا هي شريكة في مشروع "بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة" الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والتشجيع على التنسيق بين السياسات التجارية والبيئية. وقد أدت الدعوة والمواد المعروضة وسلسلة المشاورات إلى زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء في الإسكوا بأهمية هذا المشروع بالنسبة إلى القدرة التجارية التنافسية في المنطقة. ونُظمت في آذار/مارس ٢٠٠٦ ورشة عمل أولى استفاد منها مسؤولون في الحكومات وممثلون عن مؤسسات خاصة، واستكشفت العلاقة المعقدة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية. ويساهم المشروع في تنفيذ "البرنامج الإقليمي لبناء القدرات في التجارة والبيئة في المنطقة العربية" (Regional Programme on Trade and Environment Capacity Building in the Arab Region)، الذي اعتمده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية التابع لجامعة الدول العربية. وتستكمل بعض من أنشطة المشروع بالعمل الذي يضطلع به مشروع "تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية"، وتنفيذ مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة عن برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية.

البرنامج الفرعي ٤: التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة

الإنجاز المتوقع ١: زيادة تسهيل تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورأس المال بين البلدان الأعضاء عبر الحدود.

٧٧- تقود الإسكوا تنفيذ المشروع الأقاليمي حول "بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري" الذي تشارك فيه كافة اللجان الإقليمية. وقد تحقق أول أهداف هذا المشروع بشكل كامل في عام ٢٠٠٥ وهو تحديد الروابط البرية والبرية البحرية بين مناطق الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبهدف تفعيل هذه الروابط، أنشئت خمس لجان وطنية لتسهيل التجارة والنقل في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان واليمن من أجل مواجهة الحواجز المادية وغير المادية التي تعيق نقل السلع والأشخاص.

الإنجاز المتوقع ٢: زيادة الوعي بين البلدان الأعضاء بالتحديات التي تواجهها اقتصاداتها والفرص التي تخلقها النظم التجارية الإقليمية والدولية الجديدة.

٧٨- تشارك الإسكوا بنشاط في المشروع المعنون "شراكة أقاليمية لتعزيز التجارة بوصفها محركاً للنمو من خلال إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات". ومن المقرر تنظيم ورشتي عمل في عام ٢٠٠٦ حول قدرات المفاوضين وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمدادات العالمية. وستساهم ورشتا العمل في إتمام دمج تسهيل التجارة وتعزيز المفاهيم والممارسات وتنويعها ضمن سياسات التجارة الوطنية والإقليمية والخطط الإنمائية.

٧٩- ومن أجل إعداد أنشطة المشروع أعلاه، استندت الإسكوا إلى الإنجازات التي حققها مشروع سابق أنجز في عام ٢٠٠٥، وعنوانه "بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وفي هذا السياق، قدم المشروع المنجز الدعم إلى استراتيجية الإسكوا في مجال تسهيل التجارة والنقل عموماً من خلال ورش وحلقات التدريب التي عززت مهارات حوالي ٣٠٠ جهة من الجهات المعنية على صعيد الحكومات وطورتها، بتصميمها نظماً فعالة للتجارة والنقل. كذلك حسنت القدرة المؤسسية لدى الشركات برفع مستوى قدرتها التنافسية من خلال خفض التكاليف والتأخيرات في سلسلة الإمدادات.

الإنجاز المتوقع ٣: زيادة قدرة البلدان الأعضاء على اجتذاب الاستثمار المحلي والبيني والأجنبي.

٨٠- أنجز بنجاح في عام ٢٠٠٥ مشروع "الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". وقد تمثل الإنجاز الرئيسي في بناء قدرة البلدان الأعضاء في الإسكوا وتعزيزها من حيث تطبيق المنهجية والمعايير المتفق عليها دولياً في تجميع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تابع ١٥٠ موظفاً من الموظفين العاملين في الإحصاءات الوطنية من الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان والمملكة

العربية السعودية تدريباً على تجميع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها. واضطلع هؤلاء الموظفون العاملون في الإحصاءات، مستعينين بالمهارات التي اكتسبوها خلال ورش العمل، وكل عن بلده، بأربعة مسوح عن المؤسسات التي تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنشئت في البلدان المشاركة قواعد بيانات عن الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أحدث المشروع الأثر المضاعف المرغوب فيه حيث قررت ثلاثة بلدان إضافية من المنطقة، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، المشاركة في المشروع في عام ٢٠٠٥ على أساس التمويل الذاتي. وقد تابع ١٠٠ إحصائي آخر من هذه البلدان الثلاثة ورش تدريب على تجميع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها.

البرنامج الفرعي ٥: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الإنجاز المتوقع ٤: زيادة تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة قدرة المؤسسات على المنافسة، وتحسين حصول الطبقات الفقيرة من السكان في المنطقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تضييق الفجوة الرقمية.

٨١- يأتي مشروع "دعم تسخير التكنولوجيا الحديثة لدعم العمالة وتخفيف وطأة الفقر في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" بتكنولوجيات حديثة تهدف إلى تنمية البلدات والقرى النائية على الصعيد المحلي. ويتعزز خلق الوظائف في هذه المناطق النائية عبر بناء منشآت ريادية تهدف إلى مواجهة المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية وتعزيز المشاركة المجتمعية. فقد أنشئت في عام ٢٠٠٥ تحديداً وحدة إنتاج أغذية زراعية ومركز تكنولوجي مجتمعي متعدد الاستعمالات في قريتين في الجمهورية العربية السورية واليمن، ويتوقع أن تصبح عاملة بكافة طاقاتها ومستدامة ذاتياً بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق، تم إعداد ١٢ فرداً من أفراد المجتمعات المحلية لكي يصبحوا مدربين على التكنولوجيات الحديثة. كما اختير عاملون للمنشآت الجديدة بما يضمن أن تبقى ملكية هذا المشروع بعد إنجازه بيد المجتمعات المعنية.

٨٢- يهدف مشروع جديد بعنوان "شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة"، الذي من المقرر أن ينطلق في عام ٢٠٠٦، إلى تمكين المجتمعات الفقيرة والمحرومة في المنطقة من خلال تحويل النقاط الحالية المختارة للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى محاور للمعرفة ضمن شبكات المعارف العالمية. وستوفر هذه الشبكات المعرفة المرتبطة بالمجتمعات المختارة وتطويرها وتنظيمها وتبادلها ونشرها. وسيجري تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع لجان إقليمية أخرى ويركز على تبادل الخبرة والمعرفة بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البرنامج الفرعي ٦: الإحصاءات المقارنة الرامية إلى تحسين التخطيط واتخاذ القرار

الإنجاز المتوقع ٣: تحسين قدرة البلدان الأعضاء على إنتاج واستعمال الإحصاءات والمؤشرات القطاعية لقياس الإنتاجية والفعالية ورصد السياسات الإنمائية في هذه القطاعات، وبشكل خاص، مؤشرات وإحصاءات تتعلق بالتنمية المستدامة في مجالات جديدة كقضايا الجنسين والفقر.

٨٣- سوف ينطلق في عام ٢٠٠٦ مشروع جديد بعنوان "تعزيز إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". وستعمل الإسكوا عن كثب مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لكي تحرص على اعتماد أحدث منهجيات تجميع البيانات التجارية وإعدادها وتحليلها واستعمالها ونشرها ضمن أنشطة بناء القدرات. ويهدف المشروع إلى تحسين شمولية إحصاءات التجارة الدولية في منطقة الإسكوا وجودتها وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال إعداد البيانات.

ثانياً- الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة

٨٤- سبق أن سجلت مشاريع حساب التنمية عدة نتائج ناجحة. ومن الأمثلة على الممارسة الجيدة، استُعرض أعلاه النجاح الذي حققه المشروع المتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في اجتذاب مزيد من البلدان. واستناداً إلى النتائج التي حققتها بلدان الإسكوا المشاركة، قررت الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، المشاركة في المشروع في عام ٢٠٠٥ على أساس التمويل الذاتي. وتشكل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها معظم الحكومات في المنطقة العربية بما أن الاستثمار الأجنبي قادر على دعم التنمية، وإدخال تكنولوجيات جديدة إلى المنطقة وتحسين المهارات الإدارية. ويتوقع أن تحظى المشاريع التي تعالج هذه الاحتياجات الإقليمية بمزيد من الدعم من الحكومات الأعضاء، حيث يجب أن توفر الإرشاد لتخطيط البرامج واختيار المشاريع في المستقبل داخل الإسكوا وفيما بين الجهات المانحة.

٨٥- وخلال الأشهر الأولى من تنفيذ مشروع "بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة"، أقيمت شراكات هامة بين هيئات إقليمية مختلفة. فقد التزم كل من اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمة أو المشاركة في أنشطة بناء القدرات في مجالي التجارة والبيئة. وسيضمن هذا الالتزام مضاعفة تأثير المشروع داخل المنطقة واجتماع الموارد البشرية والفنية من أجل إدارة أكثر فعالية للمشاريع.

٨٦- كما يقدم مشروع "بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري" درساً هاماً حول وجوب توخي الوضوح والواقعية في تحديد الأهداف والنتائج المتوقعة. ويشكل النطاق الطموح لهذا المشروع، سواء من حيث الجغرافيا أو المضمون، بعض التحديات، من بينها مثلاً العلاقة بين الأنشطة التحليلية وتكاملها في ظل برنامج العمل العادي وأنشطة المشروع، والفهم الموحد لغايات المشروع، ومراحل التقدم المختلفة بين المناطق، وحسن توقيت تقديم الخدمات والنتائج. فالإنجازات المتوقعة الواقعية يمكن أن تيسر تقييم التأثير ضمن الإطار الزمني للمشروع. ففي حالة المشاريع المتعددة الأقاليم والأقاليمية بوجه خاص، يشكل التخطيط المفصل في بداية المشروع، وعمل كافة الشركاء معاً، وتبادل المعلومات بانتظام ورصدها، الشروط المسبقة لنجاح المشروع.

٨٧- وينبغي أن تكون مشاريع حساب التنمية إبتكارية، ولذلك يجب توقع المراجعة من وقت لآخر. ويمكن تعديل المشاريع وحتى الإنجازات المتوقعة إذا كان من شأن هذه التعديلات تيسير التنفيذ. ففي

حالة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقودها الإسكوا، أجريت عدة مراجعات وتعديلات، سواء في مرحلة صياغة وثائق المشروع أو خلال التنفيذ. وتُشجع المراجعة الدقيقة لضمان بلوغ الأهداف في موعدها وتحسين المعايير.

٨٨- ويشكل عمل الإسكوا على الصعيد الأقاليمي ميزة مقارنة. بيد أن التعاون بين اللجان الإقليمية في العالم وداخلها يمكن أن يشكل تحدياً. فالتكنولوجيا الحديثة تقدم أدوات مختلفة للتنسيق من بينها البريد الإلكتروني، وعقد المؤتمرات بالفيديو أو عن بعد، غير أنها لا تحل محل المشاورات وجها لوجه. فقد واجهت المشاريع الأقاليمية التي قام بها حساب التنمية صعوبات في الاتصال وفي إجراء مفاوضات فعالة. ومع ذلك فإن هذا النهج العالمي الذي تتميز به مشاريع حساب التنمية ضروري وإيجابي نظراً إلى أنه يوفر فرصاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويشجع تبادل الخبرات على نطاق واسع وملكية المشاريع.

المرفق الأول

العدد الإجمالي للبعثات إلى البلدان الأعضاء في ظل البرنامج العادي للتعاون الفني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (موزعة حسب البرنامج الفرعي)

	البرنامج الفرعي ١		البرنامج الفرعي ٢		البرنامج الفرعي ٣		البرنامج الفرعي ٤		البرنامج الفرعي ٥		البرنامج الفرعي ٦		المجموع	
	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام	البعثات	الأيام
الأردن	٤	٤١	٥	٧٤					١	٢			١٠	١١٧
الإمارات العربية المتحدة	٣	١٣	١	٣	٤	٣١	٦	٢٢	٤	١٩			١٨	٨٨
البحرين	٢	٥	٧	٣٩			٣	١١	٢	٦			١٤	٦١
الجمهورية العربية السورية	١٩	١٢٣	١٣	٦١	٣	١٨	١٢	٥٥	٣٤	٨٣	١	٧	٨٢	٣٤٧
العراق			١٢	١٠٩			٢	٢	٢٩	٧٥			٤٣	١٨٦
عُمان	٣	١٤			١	٤	٣	١٤	٥	٢٧			١٢	٥٩
فلسطين	٨	٩٥	٤	١٢٨									١٢	٢٢٣
قطر	٣	٢٤			٣	١٥			٦	١٧			١٢	٥٦
الكويت	٧	٦١			١	١٤	٦	١٧	٣	١٤			١٧	١٠٦
لبنان	٢	٢	٤	٨			٨	١٦	١١	١٤			٢٥	٤٠
مصر	٧	٣٢	١٤	٥٩			٤	١٥	٢	١٠	١	٧	٢٨	١٢٣
المملكة العربية السعودية	٤	٢٤	١٣	٨٥			٧	٣٠	١٦	٨٧			٤٠	٢٢٦
اليمن	٩	٥٥	١	١٣	٢	٢٨	٣	٢١	٢	١٠	١	١٢	١٨	١٣٩
بلدان أخرى	١٣	٧٣					٦	٣٠	٦	٢٧			٢٥	١٣٠
المجموع	٨٤	٥٦٢	٧٤	٥٧٩	١٤	١١٠	٦٠	٢٣٣	١٢١	٣٩١	٣	٢٦	٣٥٦	١٩٠١

المرفق الثاني

لمحة عامة عن الخدمات الاستشارية المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
(موزعة حسب البلد العضو في الإسكوا)

البلد العضو في الإسكوا	عدد الخدمات الاستشارية
الأردن	٥
الإمارات العربية المتحدة	١١
البحرين	٧
الجمهورية العربية السورية	٣٤
العراق	٩
عُمان	٧
فلسطين	٨
قطر	٧
الكويت	٩
لبنان	٣
مصر	٤
المملكة العربية السعودية	١٨
اليمن	١١
المجموع	١٣٣

المرفق الثالث

آراء البلدان الأعضاء

الجدول ١- الردود بالنسبة المئوية من البلدان الأعضاء حول تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني

	عدد الطلبات المقدمة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا	عدد الردود الواردة من البلدان الأعضاء في الإسكوا	النسبة المئوية
الأردن	٤	٣	٧٥
الإمارات العربية المتحدة	٧	٧	١٠٠
البحرين	٥	٤	٨٠
الجمهورية العربية السورية	٢٤	١٨	٧٥
العراق	١	٠	٠
عُمان	٥	٤	٨٠
فلسطين	٤	٢	٥٠
قطر	٣	٣	١٠٠
الكويت	٦	٥	٨٣
لبنان	٤	٢	٥٠
مصر	٥	١	٢٠
المملكة العربية السعودية	٨	٥	٦٣
اليمن	٦	٦	١٠٠
المجموع	٨٢	٦٠	٧٣

الجدول ٢- التصنيف الإحصائي لردود البلدان الأعضاء حول تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني

الجودة والكمية	حسن	لا بأس	غير جيد	لا جواب	المجموع
	٥٦	١	٢	١	٦٠
	%٩٣	%٢	%٣	%٢	%١٠٠
حسن التوقيت	في الموعد المحدد	خارج الموعد المحدد	مقبول	لا جواب	المجموع
	٤٩	٢	٥	٤	٦٠
	%٨٢	%٣	%٨	%٧	%١٠٠
التوصيات	مفيدة	مقبولة	ملائمة	لا جواب	المجموع
	٣٠	١٤	١٠	٦	٦٠
	%٥٠	%٢٣	%١٧	%١٠	%١٠٠
الإنجازات	تمت	تمت جزئيا	لم تتمم	لا جواب	المجموع
	٤٧	٦	٠	٧	٦٠
	%٧٨	%١٠	%٠	%١٢	%١٠٠
علاقة العمل مع الإسكوا	جيدة	متوسطة	لا جواب		المجموع
	٤٣	٣	١٤		٦٠
	%٧٢	%٥	%٢٣		%١٠٠
الخدمات الأكثر إفادة[أ]	المشورة في السياسة العامة	التدريب	المشاريع	لا جواب	المجموع
	٤٦	٤٤	١٠	١	١٠١
	%٤٦	%٤٤	%١٠	%١	%١٠٠

ملاحظة: (أ) قدم المجيبون الستون أكثر من جواب.

المرفق الرابع

مشاريع حساب التنمية بمشاركة الإسكوا كوكالة رائدة أو شريكة

الوكالة الرائدة	عنوان المشروع	سنة البدء	سنة الانتهاء	الميزانية	مرحلة الإنجاز
الدفعة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠١					
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	بناء القدرات في مجالات إدارة المياه والاستثمارات في قطاع المياه	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١ ٦٥٠ ٠٠٠	منجز
الدفعة الثالثة ٢٠٠٢-٢٠٠٣					
الإسكوا	بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري	٢٠٠٢	٢٠٠٦	١ ٢٥٠ ٠٠٠	جار
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[i]	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٨٢٠ ٠٠٠	منجز
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٦٠٠ ٠٠٠	منجز
الإسكوا	الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٤٨٠ ٠٠٠	منجز
الدفعة الرابعة ٢٠٠٤-٢٠٠٥					
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة	٢٠٠٤	٢٠٠٦	١ ٠٢٥ ٠٠٠	جار
اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	شراكة أقاليمية لتعزيز التجارة بوصفها محركا للنمو من خلال إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٩٢٠ ٠٠٠	جار
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	بناء القدرات في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٦٤٠ ٠٠٠	جار
الإسكوا	دعم تسخير التكنولوجيا الحديثة لدعم العمالة وتخفيف وطأة الفقر في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٣٦٠٠٠٠	جار
الإسكوا	بناء القدرات بغرض استخدام المياه الجوفية المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإدارتها وحمايتها على نحو مستدام	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٣٦٠ ٠٠٠	جار

الوكالة الرائدة	عنوان المشروع	سنة البدء	سنة الانتهاء	الميزانية	مرحلة الإنجاز
الدفعة الخامسة ٢٠٠٦-٢٠٠٧					
الإسكوا	شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٩٧٠ ٠٠٠	في بدايته
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	التعاون الأقاليمي لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الصحة في عملية الأهداف الإنمائية للألفية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٨٥٥ ٠٠٠	في بدايته
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	التعاون الأقاليمي بشأن قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٨٠٠ ٠٠٠	في بدايته
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	بناء القدرات لإدماج المسنين في الأهداف والأطر الإنمائية من خلال تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٥١٠ ٠٠٠	في بدايته
الإسكوا	تعزيز إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٤٦٠ ٠٠٠	في بدايته
اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تعزيز قدرة بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقاسم المعلومات عن المبادرات الناجحة من خلال شبكة إقليمية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٤١٠ ٠٠٠	في بدايته
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا	التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أفريقيا	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٤١٠ ٠٠٠	في بدايته

ملاحظة: (أ) أنجزَ هذا المشروع في عام ٢٠٠٤. تتوافر معلومات إضافية في الوثيقة "تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير المرحلي الثالث". أما التقرير المرحلي الرابع فمتاح على العنوان: http://www.un.org/esa/devaccount/documents/Supplementary%20Info%20for%20ACABQ.31%205%2005.DOC.

UNESCWA LIBRARY
20045929